

سوسيولوجيا الهامش وتمكين المرأة: نحو فهم جديد لديناميات الإقصاء في
الفضاءات الهشة بنواكشوط

Sociology of the Margins and Women's Empowerment: Toward a New
Understanding of the Dynamics of Exclusion in Vulnerable Urban
Spaces of Nouakchott

حاكم مليكة

جامعة بوبكر بلقايد-الجزائر

Hasenmed4@gmail.com

ORCID N°: 0009-0001-4727-5138

تاريخ النشر: 2026/06/30

الحسن الحسين*

جامعة بوبكر بلقايد-الجزائر

malika.hakem@univ-tlemcen.dz

ORCID N°: 0009-0003-1068-1161

تاريخ الإرسال: 2026/03/24 تاريخ القبول: 2026/06/21 تاريخ النشر: 2026/06/30

Abstract:

This study analyzes the relationship between rapid urban and social transformations in Nouakchott and their environmental, social, and economic dynamics, which have led to the emergence of peripheral neighborhoods, while examining women's capacity as key actors in confronting urban vulnerability. It also seeks to bridge two sociological approaches often examined separately: the sociology of marginality and empowerment studies.

The research adopts a critical descriptive-analytical approach, that is appropriate for the subject under study.

The findings indicate that poverty, social vulnerability, and limited employment opportunities significantly constrain women's social participation and agency.

Keywords: Women's Empowerment, Vulnerable Spaces Social Exclusion, Social fragility, a confrontation.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحولات العمرانية والاجتماعية المتسارعة في مدينة نواكشوط، ودينامياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أفرزت أحياء على أطراف المدينة، من جهة وقدرة المرأة كفاعل رئيسي في مواجهة الهشاشة الحضرية من جهة أخرى.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الموضوع المدروس.

خلصت الدراسة إلى أن عوامل الفقر، والهشاشة الاجتماعية، وقلة فرص العمل، كلها ساهمت في الحد من حضور المرأة وفعاليتها الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، الفضاءات الهشة، الإقصاء الاجتماعي، الهشاشة الاجتماعية، مواجهة.

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

يمثل موضوع الفضاءات الحضرية أحد اهتمامات السوسيولوجيا المعاصرة المهمة، لما تحمله من تحولات عميقة على مستوى التفاعل بين علاقات القوة من جهة، والتفاوت الاجتماعي وإعادة إنتاج الفقر والإقصاء من جهة أخرى، حيث كان اهتمام المفكرين والباحثين الاجتماعيين مركزاً على السكن: أنماطه، وأنواعه، وأبعاده الاجتماعية، والثقافية والسياسية.

في موريتانيا نمت ظاهرة الكثرة (الأحياء القصديرية) في سبعينيات القرن الماضي متأثرة بعوامل الجفاف والهجرة الداخلية بل وحتى رغبة الأفراد في الاندماج في البيئة الحضرية الجديدة، وهي رغبة عززتها الإرادة السياسية للنظام الحاكم آنذاك، في هذه البيئة الناشئة ظهرت عوامل الفقر والإقصاء وزاد معدل الهجرة وانتشرت البطالة، لتنتج واقعاً اجتماعياً معقداً تعيشه فئات واسعة من النساء والشباب في الهامش الحضري.

في هذا السياق يجب أن يتجاوز تمكين المرأة البعد الاقتصادي والقانوني، إلى إعادة بناء مكانتها الاجتماعية والرمزية داخل المنظومة الحضرية الجديدة انطلاقاً من المكانة الاجتماعية والخصوصية الثقافية والدينية، للاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الحضرية.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى فهم ديناميكيات البنى الاجتماعية التي تنتج الهامش (الاجتماعي/ المكاني) في السياق الحضري واكتشاف المساحات المتاحة للنساء للتفاوض حول شروط وجودهن داخل فضاء حضري معقد، كما نسعى إلى إبراز كيف يمكن لمقاربات سوسيولوجيا الهامش أن تسهم في فهم أكثر لموضوع العدالة الاجتماعية والكشف عن تأثير السياسات العمومية الموجهة للفئات الهشة.

من خلال دراسة استطلاعية (30 مقابلة ميدانية) لفهم واقع المرأة في حي حياة جديدة والأعباء الاجتماعية والاقتصادية التي تطلع بها، والتي ركزنا من خلالها على مجموعة من المحددات:

- التعليم: 90% من النساء اللواتي قابلناهم لم يكملن المرحلة الابتدائية وهو ما انعكس بشكل واضح على مستوى إدارتهن لأسرهن وإيجاد الظروف المناسبة لدراسة الأبناء، وحتى الوعي بأهمية التعليم وضمان مستقبل أفضل للأبناء والبنات.
- الدعم الحكومي: واحدة فقط المبحوثات أي نسبة 3% أقرت بحصولها على تمويل من وكالة تشغيل الشباب، بينما عبر الباقون عن حاجتهم للتمويلات الصغيرة وأهمية مواكبتهم في التكوين والدعم.
- التفكك الأسري: 40% من المبحوثات مطلقات و35% هن المعيلات على أسرهن من خلال المشاريع الصغيرة التي يعملون فيها.
- أنماط العمل داخل هذه الأحياء: 60% لديهن مشاريع صغيرة في الحي بيع الوجبات التقليدية، خياطة الملابس، بيع الخضروات، والسّمك إلخ 6% موظفات لجهات حكومية 34% لا يزالن أي عمل ربحي.

تعتبر المرأة في هذه الأحياء- كباقي الأحياء- هي الشخصية المركزية في الأسرة تجد نفسها في مواجهة مجموعة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية- أحياناً لوحدها- وتحتاج أكثر من غيرها إلى دعم ومواكبة فنية واقتصادية خاصة خصوصاً في هذه الأحياء التي ينتشر فيها الفقر والهشاشة.

2- الإشكالية

مثلت التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الموريتاني خلال العقود الأخيرة فرصة أعادت التساؤل حول قضية تمكين المرأة ومكانتها في المجتمع، ذلك أن هذه التحولات رافقتها أنماط جديدة من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، فرضت التآرجح بين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي من جهة، واستمرار آليات التهميش البنيوي من جهة أخرى، خصوصاً في الفضاءات الهشة.

من هنا يمكن النظر إلى الهامش بوصفه فضاء يعيد إنتاج الفقر واللامساواة ويكشف في الوقت ذاته عن ديناميات المقاومة والتمكين التي تمارسها النساء في حياتهن اليومية، من خلال ذلك نتلمس ديناميات الإقصاء داخل هذه الأحياء، لنكشف موقع المرأة داخل البنى الهامشية من خلال صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن لسوسيولوجيا الهامش أن تقدم فهماً جديداً لديناميات الإقصاء وانعكاساتها على المرأة وتمكينها داخل هذه الفضاءات؟

3 - الأسئلة الفرعية:

- ما الخصائص السوسيولوجية للهامش الحضري في موريتانيا؟

- ما هي ملامح تمكين المرأة في السياسات العمومية الموريتانية؟

4 - فرضيات الدراسة

- لم يعد الهامش مجرد فضاءات جغرافية يسكنها الفقراء، بل أصبحت عبارة عن بنى اجتماعية لإعادة إنتاج الإقصاء؛

- لتوفير تمكين حقيقي للمرأة يجب مراعاة الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والمكانية.

5- أهداف البحث

- هم العلاقة بين الإقصاء والهامش الحضري بنواكشوط؛

- تتبع مسار تشكل أحياء الهامش، ومدى نجاعة الحلول المتبعة؛

- تقديم حلول سوسيولوجية لتمكين المرأة داخل هذه الأحياء

1- الإطار المفاهيمي للدراسة

إن دراسة أي موضوع يتطلب أولاً الوقوف على المفاهيم المحددة لأبعاده وسنتحدث في هذا المحور عن مفهوم الإقصاء الاجتماعي في بيئة الهامش موضحين مفهوم تمكين المرأة.

1.1. من الاستبعاد إلى الإقصاء الاجتماعي

لا يمكننا الوصول إلى تعريف للإقصاء الاجتماعي قبل أن نمر بمحطتين على الأقل الأولى: تتعلق بالاندماج باعتباره الحالة الأولى التي يكون عليها المجتمع قبل تعرضه لتأثير التحولات الاجتماعية والثانية: حالة من الاستبعاد بين مكوناته وأفراده توصلهم في مرحلة لاحقة إلى الإقصاء الاجتماعي.

في تحليله ركز كاستل (1995) على فكرة التزام المجتمع بالتعبئة لتعزيز اندماج الجميع إذ اعتبر أن الاندماج ليس فقط التزاماً تجاه المستفيد مقابل المنفعة التي يتلقاها، بل هو التزام على المجتمع الذي يجب أن يحشد نفسه لتقديم "عقود اندماج" تتكيف مع وضع المستفيد.

وبصورة أوضح يمكن تقسيم العلاقات داخل المجتمع انطلاق من ثلاث دوائر:

- منطقة التكامل (عمل + علاقات)؛

- منطقة الضعف (ضعف العمل + ضعف العلاقات)؛

- عدم الانتماء (غياب العمل + العزلة العلائقية).

فكلما استطاع المجتمع إيجاد "عقود اندماج" بلغة كاستل كلما استطاع الأفراد البقاء في منطقة التكامل وكلما فشل في ذلك كلما اضطّر الأفراد إلى النزول إلى مساحات الاستبعاد والإقصاء.

يقدم الباحثان أليينليشوم، ودومينيك بريير أربع مقاربات تحليلية للاستبعاد الاجتماعي:

- تحليل الموارد: الإعاقات التراكمية؛

- النهج القائم على الظروف المعيشية: الحرمان؛

- تحليل المسارات: عدم الانتماء الاجتماعي؛

- النهج القائم على تجارب الناس: عدم الأهلية الاجتماعية.

إذ اعتبر الباحثان أن الاستبعاد ظاهرة تتكون من عمليات ديناميكية متعددة الأبعاد (بعد اجتماعي - بعد سياسي - ثقافي - اقتصادي). هذه الأبعاد كلها توصل المستبعد لحالة تراكمية توصله لوضعية الإقصاء أو حالة عدم الانتماء وهنا يكون الوعي بحضور الهامشية في الذهن والطرح ففي مقال بعنوان: فهم التهميش أم تعزيز التهميش؟ تأملات أخلاقية يقدم إيريكغانيون مجموعة من الأسئلة حول امتصاص الصورة السلبية التي يشعر بها المهمشون كما يقدم ثلاث علائق أو مستويات:

- فهم طبيعة الهامش (الجانب المعرفي)؛

- هوية المهمش (القضايا الأخلاقية)؛

- السياسات التي يجب إتباعها (الجوانب السياسية).

1.2. الإقصاء الاجتماعي

أما الإقصاء الاجتماعي فيعرف بأنه الوضع (الحواجز والعملية) الذي يعيق الاندماج الاجتماعي، كما يعرف بأنه عملية يتم من خلالها استبعاد الأفراد أو المجموعات كلياً أو جزئياً من المشاركة الكاملة في جميع جوانب حياة المجتمع ، التي يعيشون فيها ، على أساس هوياتهم الاجتماعية، مثل العمر والجنس والعرق، الثقافة أو اللغة، وأو العيوب المادية والاقتصادية والاجتماعية.

لذا، على هذا الأساس فالإقصاء الاجتماعي تتعرض له مجموعة من المكونات والفئات الاجتماعية كالنساء وأصحاب الإعاقات وذوي الدخل المحدود والفئات الدنيا في الهرم الاجتماعي. إلخ.

يشير المؤلفان نانغال لابيرج/شيرلي إلى التباعد الاجتماعي: بمعنى تدهور الظروف المعيشية محددين : عدم الاستقرار، الضعف، العزلة- كشروط ضرورية لحصول التهميش والإقصاء الاجتماعي.

يبدو هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة الإقصاء الاجتماعي بارزا برغم الفوارق الظاهرة بين الفئات المقصاة (الفقراء، البطالون، المشردون، المعاقون.. إلخ) ويرجع د. نوال بوطرفة ذلك إلى وجود سمة مشتركة تجمعهم وهي عدم قدرتهم على الانخراط في عمليتي الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يعني تموقعهم على هامش عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي، وعجزهم عن المشاركة فيها.

هذا الربط بين الفقر والإقصاء يقدمه الباحث غابرييل ديمرز- وهو طالب في قسم علم الاجتماع في جامعة لافال- في دراسته حول الاستبعاد الاجتماعي عند الفقراء ويميز بين ثلاث مجموعات من الأفراد، وهي:

- الهشاشة: حيث تشير إلى الأشخاص المعرضين لخطر " الانحطاط الاجتماعي"؛

-المساعدون: ممن يعتمدون على ما يقدمه لهم "الأخصائيون الاجتماعيون"؛

-المهمشون: هم الذين تعرضوا لانحياز في الروابط الاجتماعية.

كما يقدم مجموعة من المترادفات: الانفصال الاجتماعي، وعدم الانتماء الاجتماعي، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد الاجتماعي، الفصل الاجتماعي، العزلة الاجتماعية، التهميش الاجتماعي، "الإقصاء الاجتماعي" والطراد الاجتماعي، وما إلى ذلك .

من خلال هذه التعريفات نلاحظ أن الإقصاء الاجتماعي يتم تعريفه دائماً بالمقارنة والمعارضة للاندماج الاجتماعي أو التكامل الاجتماعي وهي حالة يتم تفسيرها من منظور اقتصادي غالباً.

1.3 مفهوم الفضاءات الهشة والمفاهيم المحاذية

يشار إلى الهشاشة الاجتماعية باعتبارها عدم قدرة الأفراد أو الجماعات على مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، أو بعبارة أخرى هي مرحلة وسطى بين الاندماج والإقصاء، إذ يعيش الفرد حالة من الاضطراب الاجتماعي تجعله مهدداً بالانزلاق نحو التهميش.

أما بالنسبة لـ"الفضاءات الهشة"- " أحياء الصفيح " أو "السكن العشوائي " أو " السكن غير اللائق"- فهو مفهوم ليس من السهل تحديده لارتباطه بعوامل متعددة وظروف كثيرة منها التنشئة الاجتماعية للفرد ونوعية البناء وجودة السكن والبيئة الاجتماعية المحيطة ، وظروف السكن ، واستعماله وخصائصه وتجهيزاته ومستوى وقايته من العوامل الطبيعية والمشاكل والاختلالات المرتبطة بالبنائية ومواد البناء المستعملة، كما تدخل في تحديد مفهوم الفضاءات الهشة عوامل خارجية ليست لها علاقة مباشرة بالسكن في حد ذاته، والتي يمكن أن ترتبط بالمجال والبيئة التي

يوجد بها السكن أو الحي، وبمستوى اندماجه في النسيج الحضري خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والولوج للخدمات الحضرية والتجهيزات الاجتماعية.

وهي ظاهرة عالمية لا تخص موريتانيا وحدها ولها عوامل وأسباب متعددة ومختلفة جعلت المفهوم يختلف من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة وحتى من الريف للحضر في الدولة الواحدة... إلخ فعندنا في موريتانيا تسمى الأحياء الهشة باسم (الكزرة أو الكبة) وهنا في الجزائر تسمى (الأحياء القصديرية) وفي المغرب السكن (غير اللائق) ويطلق عليها في مصر اسم (سكان العشش) وفي العراق يطلق عليها (حواصم أو تجاوز) وفي اليمن (بيوت عشوائية).

هناك عدة تعريفات لهذه المفاهيم المتداخلة منها أنها: المناطق الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمدينة والتي نشأت بدون مخططات تقسيم أراضي سابقة معتمد على أملاك عامة أو أملاك خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط، ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة حيث تتراوح مساحتها ما بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة ويتباين حجمها ومساحتها بصورة عفوية ولا تخضع لقواعد التخطيط (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2008، ص 8).

كما تعرف بأنها: منطقة سكنية على درجة عالية من سوء، وأنها لا توفر الشروط الصحية والأخلاقية والأمنية (العدوي، 2007، ص 75).

يمكن تعريف السكن العشوائي بأنه سكن مبني بالمواد الصلبة مع قلة التجهيزات أو غيابها كليا، ويقام فوق أرض غالبا ما تكون في ملك الخواص، بدون رخصة بناء ولا رخصة تجزئة، وتباع القطع الأرضية خارج الإطار القانوني بحيث يكفي المشتري بالعقود العدلية دون اللجوء إلى المحافظة العقارية (المراعي، 2003، ص 5).

قد نعرف الأحياء العشوائية بأنها تلك المناطق المتدهورة عمرانيا التي تضم مجموعة من المساكن التالفة أو المتهاكلة، التي ينقصها الكثير من الوسائل المعيشية اللازمة لحياة البشر، أو أنها ذلك المكان أو الوطن الذي لا يتوفر فيه للمواطن العادي سوى الضرورات فقط وعند حد الكفاف من الإسكان والصحة والتعليم والتغذية وسبل الترويج المتاحة له ونقص فرص العمل أو سبل العيش التي لا تكفل له أكثر من مجرد البقاء.

ويمكننا تعريفها هنا بأنها: "تلك التجمعات السكنية التي تنشأ على هوامش المدن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية بعيدا من مراكز صنع القرار، مع ضعف شديد في تأثيرها على الحركة الاقتصادية وتكون في الغالب مخصصة لفئات اجتماعية هشة وضعيفة.

وإذا أسقطنا هذا التعريف الإجرائي على التمثل المحلي للظاهرة وهو متجسد في مفهومي الكزرة والكبة في نواكشوط:

- "الكزرة": اغتصاب أرض كانت تحت تصنيف الملكية العمومية للدولة " (Choplin 2006 pp 9).

- يشير أصل الكلمة "الكبة" في اللهجة الحسانية إلى الرمي والتخلص من الشيء ويشير مسار تتبعه إلى أن بعض السكان جاؤوا من البادية واستوطنوا بالقرب من الحي القديم بل كصر فقررت السلطات نقلهم وإبعادهم عن المنطقة ومن هنا أطلقت "الكبة" الأماكن التي يرحل إليها الناس لأن: "كبة" الشيء أي رماه وأبعده. وربما تكون هذه أول عملية ترحيل تحدث في نواكشوط كما أن: "الكبة هي أول نمط من السكن العشوائي عرفته مدينة نواكشوط" (بديدي، 2014، ص 255). أما

الكزرة فهي من أخذ الشيء عنوة أو بدون رغبة المأخوذ منه وغالبا ما تحمل الكزرة معنى التحدي والمواجهة في البداية مع السلطات حتى يستقر أمرها ويتم الاعتراف الضمني بها، وقد برز المصطلح "حين أطلق سكان نواكشوط كلمة "كزرة" على الحملة التي قاموا بها في أواخر الثمانينات، حين استولوا على مناطق واسعة من الأراضي التي تملكها الدولة وأقاموا بها مساكن متحركة وصلبة متحدين بذلك الرفض الذي أعلنته الدولة عن مثل هذه الأعمال وترجمت ذلك بأن خصصت فرقا من الشرطة والدرك الوطنيين تعمل على هدم كل ما تم بناؤه" (بديدي، 2014، ص 256).

هناك ثلاثة أنواع من الكزرة :

- كزرة شبه دائمة (سكن للفقراء والذين لا مأوى لهم)؛

- كزرة مؤقتة " لسكان مركز المدينة للاستفادة من التخطيط والحصول على مكان جديد؛"

- الكزرة الحديقة " تتميز بكونها حوالي 50 هكتار يزرع فيها يتم استخدامها بشكل غير قانوني من طرف أشخاص نافذين تتغاضى الحكومة عنهم (Agence de developpement urbain 2008, pp 9).

يمكن تلمس الفرق بين المفهومين في استحضار المعنى المحلي للكلمتين فالكبة تحمل معنى الإذعان والخضوع والقبول بالأمر الواقع بينما الكزرة تظهر معنى تحدي إرادة السلطة وفرض واقع جديد كما أن سكان الكزرة غالبا ينتمون لدرجة اجتماعية قد لا تكون بذلك المستوى من الفقر الشديد، بينما الكبة دائما للسكان الأكثر هشاشة، كما أن هناك اختلافا حول نظرتهم لأفق الحل فبينما ينتظر أهل الكبة الحل الذي تقدمه الدولة، يتخذ أهل الكزرة منها سكنا دون أن تصل المساكن التي يبنونها إلى درجة البناء في الأرض الشرعية بينما لا يبذل أهل الكبة أي جهد في تطويرها.

1.4 تمكين المرأة

يشير مفهوم تمكين المرأة في الأدبيات الغربية إلى مصطلح "Women Empowerment" حيث يعني "استقواء المرأة" فكلمة "Power" تعني قوة وكلمة Empowerment تعني استقواء فيكون المصطلح يعني استقواء المرأة "لنتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقا للثقافة الغربية "

هذا التفسير للمفهوم يتماشى مع الطرح الذي تقدمه الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت: "مبدأ الصراع بين الجنسين- الإناث والذكور- انطلاقا من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما ودعت إلى ثورة على الدين، والقيم والثقافة، واللغة والعادات والتقاليد والأعراف.. وسعت إلى عالم تتمحور في الأنثى حول ذاتها، مستقلة استقلال كاملا من عالم الرجال "

أما في الذهنية العربية والإسلامية فالتمكين مفهوم قرآني يعني: تمكين المرأة من الحقوق التي أعطتها الشريعة الإسلامية، وهو ما يحيل إلى اعتبار الخصوصية الثقافية خلال التعامل مع المفهوم في المجتمعات العربية والإسلامية لحقق الانتماء للفضاء الثقافي في هذه البيئة.

وانطلاقا من ذلك يكون التمكين في سياق سوسيولوجيا الهامش أكثر إلحاحا ومركزية بحكم ارتباطه بالحياة اليومية ومتطلباتها وليس فقط كنوع من المظهر الخارجي أو إكمال الصورة الاجتماعية للمرأة.

2 الإطار النظري للدراسة

لتحليل هذه الظاهرة حددنا مجموعة من النظريات والأطاريح الاجتماعية التي قدمها العلماء والمفكرون بدءاً بالرمزية عند بورديو لفهم سياق التراتبية الاجتماعية وآليات التدرج في الهرم المجتمعي، مع التركيز على الهامش الحضري من خلال مدرسة شيكاغو وما قدمه مانويل كاستل وولوك ووكوان ثم التقاطعية النسوية وإذا نظرنا إلى هذه النظريات نجد القاسم المشترك بينها إما لدراسة البعد المكاني أو الاجتماعي في سياقات المكانة والتمكين وكأن مفاهيم الإقصاء والفقر والتهميش تتجلى في بعدين أحدهما مكاني ملموس والثاني اجتماعي يتجلى في الممارسة اليومية للأفراد.

2.1 نظرية رأس المال والهيمنة الرمزية – بيير بورديو

يقدم بيير بورديو مسألة اللامساواة وإعادة إنتاجها داخل البنى الاجتماعية، في إطار الحقول الاجتماعية المتداخلة (كالحقل الاقتصادي، الثقافي، التعليمي...)، حيث يعتبر أن لكل حقل قواعده الخاصة التي تحدد مواقع الأفراد داخله، ومن خلال هذه المواقع تحدد درجة المشاركة والنفوذ إلى مواقع القوة والاعتراف الاجتماعي.

انطلاقاً من ذلك يمكن فهم العلاقة داخل السياقات الهشة باعتبارها نتيجة لفوارق توزيع رؤوس الأموال الرمزية والثقافية.

بورديو يعتبر التهميش بنية رمزية وثقافية تتجاوز العوامل الاقتصادية لتشمل منظومة المعاني والتصورات الاجتماعية.

2.2 نظرية الهامش الحضري – مانويل كاستل ولوك ووكوان

من خلال هذه النظرية يبرز الفضاء الحضري كنتاج لعلاقات القوة الاجتماعية والاقتصادية التي تُعيد إنتاج التفاوتات داخل المدن الحديثة. فالمدن- وفق هذا المنظور- ليست مجرد تجمعات سكنية، بل هي فضاءات للصراع بين الفئات الاجتماعية على الموارد، والخدمات، والاعتراف.

يرى كاستل أن التهميش يتجلى في الإقصاء المكاني والاجتماعي للفئات الضعيفة، بينما يوضح ووكوان كيف تُنتج المدن المتقدمة ما يسميه بـ«الهوامش الحضرية» التي تُقصى منها الفئات الدنيا إلى مناطق سكنية معزولة اجتماعياً واقتصادياً.

انطلاقاً من ذلك فإن الفضاءات الهشة – كأحياء الترحيل في نواكشوط – ليست مجرد مناطق سكنية فقيرة، بل هي بنى اجتماعية منتجة للإقصاء، حيث تتقاطع هشاشة المكان مع هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء.

2.3 الهامش الحضري والإقصاء الاجتماعي- مدرسة شيكاغو

إن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي لها ارتباط بنظريات علماء الاجتماع في مدرسة شيكاغو التي تم تطويرها في ثلاثينيات القرن العشرين، من خلال مفهوم الفضاء الاجتماعي، لبحث العلاقات بين خصوصيات الفضاء الجغرافي الحضري (المركز، الأطراف، الضواحي، إلخ) والتراتبية الاجتماعية (البرجوازية، العمال)، والهويات الاجتماعية لسكانه (العمال والأجانب والمهاجرين والأعراق والمجموعات العرقية...) وامتداداً لهذا التوجه، ظهر تيار بحثي يسمى "الإيكولوجيا الحضرية" التمييز بين المساحات الحضرية والأحياء.

يفضلون تسليط الضوء على الهياكل المكانية التي تنظم المدينة، من خلال تعميق العلاقات بين الديناميكيات الاجتماعية والديناميات المكانية، بين التهميش الاجتماعي والتهميش المكاني.

في الأيديولوجية السائدة، من المستحيل أن نتصور أن الفقر والبطالة والهشاشة والإقصاء يمكن أن يتطور في المناطق الريفية إلى الحد الذي لا يأخذ الشكل المطابق للصور النمطية (الهجرة، الأجانب، المخدرات، الانحراف، إلخ). وأن قدرة "التضامن" في المناطق الريفية مبالغ فيها، بحجة أنها مساحة للمعرفة المتبادلة و"المجتمع".

2.4 النظرية النسوية التقاطعية

ترى هذه النظرية أن تجربة المرأة لا يمكن فهمها بمعزل عن تقاطعات متعددة تشمل الطبقة، والموقع الجغرافي، والانتماء الثقافي، والمستوى التعليمي، وغيرها من العوامل التي تتفاعل لتشكيل موقعها داخل البنية الاجتماعية.

وإذا ما نظرنا إلى المرأة في الهامش نجد أنها تواجه تمييزا مركبا يتقاطع فيه النوع الاجتماعي مع الفقر، والهشاشة المكانية، وضعف التعليم، والقيود الثقافية. فالإقصاء هنا لا يصدر فقط عن البنية الذكورية، بل يتعزز عبر منظومة من العوائق البنيوية والمؤسسية التي تحد من وصول النساء إلى الموارد والاعتراف.

3. أحياء الهامش وديناميات الإقصاء

إن الحديث عن التحضر والتنظيم يعد مهما من أجل فهم تأثير "رحلة التيه" التي عاشها سكان هذه الأحياء استجابة للسياسات الحكومية، ومحاولات حل إشكال أحياء الهامش والتي كان آخرها إشراف رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أواخر العام 2023، على إطلاق مشروع "حياة جديدة"، لتوزيع 9118 على أسر من 28 حيا عشوائيا بولايتي نواكشوط الجنوبية والشمالية، وحصولهم على الملكية العقارية.

رحلة التيه الكبيرة هذه التي عاشها السكان في الأطراف بدءا من "الكبات" مرورا بـ"الكرزة" ووصولاً إلى "الترحيل" ثم "حياة جديدة" أثرت بشكل كبير على فرص التمكين، هي إشكالية كبيرة أنتجت عوامل متفرقة وارتكزت على عقلية اجتماعية سائدة ونمط سلوك قائم على التسبب وتجاوز كل الحدود لإثبات التحدي وعدم الخضوع للنظام.

3.1 مدينة نواكشوط.. سياق النشأة ومسار التطور

عرفت مدينة نواكشوط كمدينة ذات وظيفة سياسية وإدارية ومركز استقطاب على المستوى التجاري والخدمي مما جعل منها – خلال نصف قرن – المدينة الموريتانية الأولى بعد أن كانت – 1946 - مجرد « بوركاد - (bourg) "تجمع أصغر من القرية-على الطريق 31 الرابط بين المستعمرات" (Jérôme, 2009, pp34).

عندما بدأ التفكير في العاصمة المستقبلية للدولة الجديدة تم اقتراح عدة مناطق -كانت مستخدمة- للقيام بأدوار العاصمة الجديدة ، مثل انواذيبو ، البور أسبييه" لأنه الأقرب للعالم العربي" روصو" لكونها أقرب منطقة لإفريقيا" (Jérôme, 2009, pp34).

ليتم اختيار نواكشوط بعد ذلك بعقد من الزمن وتحديدا سنة 1956، إبان التصويت على قانون الإطار، المعروف بقانون دفير "DEFFERRE LEW" بعد أن طالبت السلطات

الموريتانية بنقل العاصمة من الأراضي السنغالية وبالتحديد مدينة سينلوي " وقد لبثت الإدارة الاستعمارية تلك الرغبة لدى رجال الدولة الأول، بعد أن أصبحت موريتانيا 1957 ضمن بلاد ما وراء البحار، فعقدت حكومتها أول مجلس لها في 12 مايو من نفس العام تحت خيمة ضربت في موضع العاصمة المستقبلية ثم وقع في 24 يوليو 1957 المرسوم القاضي بنقل المؤسسات الإدارية الموريتانية من السنغال . ومنذ الاستقلال عام 1960 أصبحت هذه البلدة (نواكشوط) عاصمة للبلاد . " (مجموعة نواكشوط الحضرية، 2011، ص 11).

تم اختيار نواكشوط بوضعيتها الجغرافية المتميزة التي تربط بين الصحراء والمحيط، 18.7 شمالا 15.05 جنوبا على ضفاف المحيط الأطلسي الصحراوي هذه الإطلالة الشاطئية أعطتها ميزتين مناخ صحراوي ممزوج بتيار شاطئ (Jérôme, 2009, pp35).

في بلد بدوي رملي، تحدها رمال مثيرته منخفضة عن سطح البحر على ضفاف المحيط الأطلسي. هذا المناخ غير المعتدل وغير المنضبط جعل منها بيئة غير محببة لدى "الإداريين والموظفين والوجهاء التقليديين حيث ظلوا متحفظين على فكرة الانتقال والعيش في العاصمة الجديدة التي تعتبر في ذلك الوقت مجرد ورشات بناء كبيرة، إلا أن هذه المخاوف تبددت منذ السبعينات بعد ضربات الجفاف الموحشة التي فجرت الوضع الديمغرافي بالعاصمة الوليدة بفعل هجرات المزارعين والمنمين الذين قضى الجفاف على مصادر عيشهم التقليدية" (مجموعة نواكشوط الحضرية، 2011، ص 13).

3.2 تأثير الجفاف على المخططات العمرانية

خلال تلك الفترة سعت السلطات إلى إنشاء منظومة عمرانية تليق بعاصمة البلد وبذلت قصارى جهدها ل " تحويل البدو من بدو رحل إلى سكان حضر معاصر لكي يدخلوا في التاريخ ويتسنى لهم الولوج إلى العصرية والخروج من الصحراء إلى تجمعات سكنية لائقة (Agence de développement urbain, 2008, pp8).

هذا التحول كان سيكون " بشكل بطيء ووفق خطة واضحة ولكن خلال العقد الثاني من ميلاد الدولة شكلت الهجرة منعطفا حادا على مستوى النمو الديمغرافي والتحضر العشوائي في العاصمة نواكشوط حيث مثلت الهجرة الكثيفة من الريف إلى المراكز الحضرية الكبرى وتحديدا نواكشوط مشكلة كبيرة شجعت على مركزة الخدمات العمومية وفرص التشغيل في العاصمة نواكشوط (Agence de développement urbain, 2008, pp 9).

كان من المتوقع أن لا يزيد عدد سكانها على 8000 سنة 1970 وحوالي 100 ألف وأقل من 200 ألف سنة 2000 إلا أن الحقيقة جاءت بعيدة من توقع المخططين – وكارثية بالنسبة للمدينة ومستقبل نموها وتنميتها – حيث تضاعف العدد بشكل كبير حير كل المهتمين بدراسة تطور المدينة، فلم تكد تنقضي العشرية الأولى من الاستقلال حتى بلغ عدد سكان المدينة 40 ألف نسمة بنسبة زيادة سنوية قدرها 23.6% (ولد ابيد محمد، 2013، ص ص 30-31).

جدول رقم 1: نمو سكان مدينة نواكشوط من 1955 إلى 2023

السنة	1955	1977	1988	2000	2013	2023
عدد السكان	2.000	134.704	590.532	611.883	958.399	1.506.761

المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه إبان تأسيس نواكشوط لم يتجاوز عدد السكان حاجز 2000 نسمة إلا أنه وصل إلى أكثر من 130 ألف سنة 1977 حسب الإحصاء العام للسكان في نفس السنة، أي أن المدينة في ظرف 15 سنة أصبحت تحتضن 10.1% من مجموع سكان البلاد و44.3 من سكان الحضر آنذاك، ويرجع هذا التطور السريع إلى تدهور الحياة بالمناطق الداخلية جراء الجفاف الذي ضرب البلاد في مطلع السبعينات والذي قضى على جزء كبير من التنمية الحيوانية والزراعية بهذه المناطق التي كانت تؤمن لـ 90% من السكان قوتهم اليومي والمصدر الوحيد للعيش، هكذا لم يكن من ملجئ سوى النزوح نحو العاصمة التي تحتضن كل الهياكل والمؤسسات الإدارية في ذلك الحين (المامي، 2016، ص 31).

هذه "الهجرة شكلت نموا غير طبيعي للسكان تمثل في تحضر عشوائي سريع جدا كما جعل من نواكشوط فسيفساء سكانية تتسم بالفوضى العمرانية ونمو في الضواحي بشكل لافت يتسم بضعف الخدمات العمومية إلى شبه غيابها (Agence de développement urbain, 2008, pp8)، حيث يؤكد ذلك عدم اتساق بين الاثنيات والعينات الاجتماعية التي تسكنها، حيث تحاول كل أثنىة خلق فضاء يحاكي ويشبه الفضاء الأصلي لها بهدف التكيف الاجتماعي، ذلك فعليا ما تنتجه حركة السكان أي الهجرة من تغيير لشكل المدينة، نمط السكن، زيادة الخدمات الناتج عن زيادة السكان (Haeringer, 1985, pp. 33-34). وقد أحدثت هذه الوتيرة المتزايدة للسكان اختلالات اجتماعية عميقة على مستوى نواكشوط جعلت من الصعوبة بمكان السيطرة على نموها العمراني والتحكم في تسييرها (مجموعة نواكشوط الحضرية، 2011، ص 12).

ولم يكن الجفاف هو الدافع الوحيد نحو الانتقال إلى المراكز الحضرية بل إن وجود المدرسة الحديثة مع ضرورة وأهمية التعليم، وكذلك حرب الصحراء التي انتهت 1975 كلها عوامل شجعت القبائل على تغيير أماكن إقامتهم الأصلية ليقوموا بتسجيل أبنائهم في المدارس من أجل الالتحاق بالجيش بغية مساعدته بوصفهم خبراء في مسالك الصحراء وكنهاية لهذا التحضر تريد السلطة تكوين أمة بمقومات سياسية اقتصادية واجتماعية معينة سعت إلى فرض التحضر على السكان (KOITA, 1994, pp56).

وأيا تكن العوامل التي شجعت السكان على الهجرة إلا أنها خلقت حالة من الفوضى العمرانية أثقلت كاهل الدولة الفتية فقد تراكمت أحزمة من الأحياء العشوائية وأصبحت هذه الأحياء تشكل تحديا أمنيا وسياسيا للدولة وهو ما جعل من نواكشوط مدينة: "تلعب لعبة الطيران مع قطع أرضية أهلها أغنياء في الشمال، يستفيدون من أصحاب الدخل المحدود الذين يسكنون في الضواحي والأحياء المهمشة والأكثر فقرا (Agence de développement urbain, 2008, pp9)..

على رغم الحاجة الماسة إلى إيجاد الخدمات للسكان، إلا أن الزيادة الكبيرة في أعداد الأحياء العشوائية بات يشكل تحديا في بلد تطرح الملكية العقارية فيه مشكلة اجتماعية كبيرة، فـ "نواكشوط كغالبية المدن الإفريقية تعاني من مشاكل مستديمة مرتبطة بالملكية العقارية" (Jérôme, 2009, pp43)

3.3 تشكل الأحياء الهامشية ومحاولات الحل

بما أن هذه الظاهرة بدأت مع بداية تأسيس نواكشوط وحملت معها الإشكال خلال مراحل تطورها الأولى ولم يجد صانع القرار الفرصة للتعامل بأريحية مع هذا الموضوع بدأت السلطات

تفكر في الحل ومساعدة السكان في الحصول على قطع أرضية شرعية وبدأ التفكير في "القطيعة التامة مع أي نظام عشوائي ، دراسة وإعداد وثائق تمكن المواطن من حق الحصول على ملكية الأرض حيث أصدر المرسوم المنشئ والمحدد للملكيات العقارية بقرار رقم 089/2000 بالتحديد 089/2000 (Agence de developpement urbain, 2008, p 10)." 2000/07/17.

ولم يقتصر الأمر عن هذا الحد بل "أخذت الحكومة من البنك الدولي قرضا بـ70 مليون دولار لمدة خمس سنوات (2002-2007) برنامج التنمية الحضرية (pdu) واضطرت الحكومة إلى تمديده 2009 ولا زال ساري المفعول إلى اليوم وهو ما يشكل إجابة قوية للحكومة الموريتانية على سعيها لحل مشكلة النمو الحضري العشوائي في مدن البلاد حيث تطمح الحكومة إلى تصحيح وضعية النمو غير الطبيعي في الكزرات وقد حذرت الحكومة من إنشاء أحياء عشوائية جديدة ومن أهداف المشروع تحسين ظروف حياة المواطنين من خلال إنشاء خدمات عمومية بشكل منتظم ومتجانس بعيدا عن العشوائية (République Islamique de Mauritanie, 2001, pp. 6,7).

هدف الخطة العمرانية يركز على الانتقال من المدينة الغير منتظمة والغير قانونية والعشوائية إلى المدينة المصنفة قانونيا ويصبح بإمكان المواطن أن يحصل على قانون يحمي له ملكيته العقارية كباقي مدن العالم (Choplin, 2006, p10).

حل مشكلة الكزرة من أهم الأهداف التي سعت الحكومات المتعاقبة على تحقيقها؛ لكونها ظلت تؤرق صناع القرار عقودا من الزمن وقد خفت- لكنها لم تلقى حلا جذريا حتى الآن- هذه الظاهرة في كثير من الأحياء بعد التخطيط الحضري ابتداء من 2008 مما أدى إلى التخفيف من ظاهرة الكزرة فتم ترحيل سكان الكزرات إلى عدة أماكن في نواكشوط ولكن بدون أن تكون ملكيتهم للأرض نهائية حيث لا يمكن لهؤلاء السكان - حسب قولهم- أن يحصلوا على الملكية النهائية للقطع الأرضية التي تم ترحيلهم إليها إلا بعد عشر سنوات، حيث يعتبر ترحيل الرياض (القطاع 16-17-18) من أكبر هذه الترحيلات بل هو المعني بكلمة "الترحيل" بالتعريف عندما يطلقها أهل نواكشوط ولكن المشكلة أن عملية الترحيل هذه تمت بدون النظر إلى الأبعاد الاجتماعية أو تهيئة أرضية صالحة للسكن تتوفر فيها الخدمات الأساسي في أحيان كثيرة.

في العام 2023 أشرف رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على تدشين مرحلة جديدة باسم "حياة جديدة 2023" والذي تحدثنا عنه في بداية المحور ويقع في القطاعين 21-22 من مقاطعة توجنين بولاية نواكشوط الشمالية، اللافتة أن المنهجية نفسها التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة لم تتغير، حياة في جديدة في الأطراف وملكية مؤقتة، وضعف في الخدمات الأساسية، وغياب لأي مشاريع متخصصة موجهة للمرأة في هذه الأحياء، وهو أمر سينعكس بالتأكيد على الاندماج الاجتماعي لهذه الأسر، ولتفادي ذلك يجب أن تعطى للمرأة الأولوية في السياسات الحضرية بحكم التأثير الكبير لها في هذه البيئات الهشة وضعف الفرص لها.

4. المرأة الموريتانية.. المكانة والتمكين (معطيات أرقام ميدانية)

لقد لعبت المرأة الشنقيطية على مر العصور أدوارا بارزة في مختلف المجالات الحياتية بدءا بالتعليم ووصول إلى المساهمة الاقتصادية والاجتماعية الفعالية، فإلى جانب المكانة المعنوية ومنزلتها الرمزية كانت تقوم "بالتخيم والأعمال المنزلية والظعن" (النانى ولد الحسين، 2007، ص116).

كما "كانت تشارك الرجل في رعي المواشي وتساهم أحيانا أخرى في الحروب؛ خاصة عندما يتعلق الأمر بصد الغارات عن الحي أو المدينة التي تقطنها"(النوري أحمد، 1986، ص380).

على هذا الأساس استمدت المرأة الشنقيطية، مكانتها من القيمة المعنوية التي كان يمنحها المجتمع لها وقد اكتشف ابن بطوطة خلال رحلته في القرن الرابع عشر الميلادي لمنطقة ولاته أو إيولان، ما تتمتع به المرأة الشنقيطية من إجلال وتقدير حين قال: "ولنسائها الجمال الفائق وهن أعظم شأنًا من الرجال " (ابن بطوطة، 1987، ص. 609)، حيث تمتلك المرأة الشنقيطية هيمنة اجتماعية موازية لهيمنة الذكور، على خلاف باقي المجتمعات تكتسب المرأة هيمنتها من كونها أما لذكور أو أنها خرجت عن كونها موضوعا جنسيا للذكور(زناتي & كشي، 2022) لذا فالمرأة الشنقيطية تكتسب في الأصل مكانتها الاجتماعية بفعل التصور المعنوي لها داخل المجتمع الموريتاني أو ما تسميه روث بندكت الصورة النمطية(Benedict, 1934) التي تشكل خصوصية ثقافية يتمتع بها المجتمع الموريتاني.

في هذا السياق يأتي استشهاد الشيخ محمد الإمام بن الشيخ ماء العينين القلقي (1976) حين قال إن: "النساء عند عامة أهل القطر الشنقيطي كأهن لم يخلقن إلا للتبجيل والإكرام والتودد لهن، فلا تكليف عليهن ولا تعنيف، فالمرأة سيدة البيت والرجل بمثابة الضيف عليها، ولها أن تفعل ما شاءت من غير اعتراض ولا مراقبة " (الشيخ محمد الإمام بن الشيخ ماء العينين، 1957)

مع الانتقال إلى المدينة وتأسيس دولة الاستقلال انتقلت تلك المكانة التي كان المجتمع البدوي يحتفظ بها للمرأة الموريتانية إلى فضاءات ورهانات وفرص أخرى.. ولكنها أيضا وجدت تحديات اقتصادية واجتماعية فرضها التحول من البداوة إلى الحضر ومن المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر ومن الرقابة الاجتماعية في مرابع القبيلة إلى الفضاء الحضري المشترك والذي يتمتع الإنسان فيه بحريته الفردية وإرادته الكاملة في تحديد اختياراته وفقا للقانون.

1.4 الحق في التعليم

ولعل أول هذه التحديات التي صاحبت هذا التحول هو تحدي التعليم ففي البداية وقف المجتمع في وجه تدمير البنات وأثار جدلا فقهما حسمه الفقهاء المعاصرون واعتبروه مجرد نظرة اجتماعية دافعها المحافظة وصيانة المرأة دون معرفة حقيقة الظاهرة كما يرى عضو هيئة العلماء الموريتانيين فضيلة الشيخ: محمدين مختار الحسن(قناة الأسرة، 2024).

كما أنه حسم بحكم أمر الواقع فقد أصبحت نسبة التحاق البنات بالتمدرس الابتدائي في موريتانيا، 85% مقابل 77.7% بالنسبة للأولاد (وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، 2024). إلى جانب تحدي المجال ففي حين وصل المعدل الخام للالتحاق بالتعليم الثانوي إلى 76% في الوسط الحضري، مقابل 24% في الوسط الريفي.

وبشكل عام فإن موريتانيا وبعد تطبيق القانون 2000 القاضي بالزامية التعليم بالنسبة للأطفال من 6-12 أحرزت نتائج معتبرة مع نسبة تدرس إجمالية تخطت 100% غير أن هذه النسبة تنقلص بصفة ملحوظة في الثانوي حيث لا تتعدى 60% من الشباب الذين يتاح لهم دخول الثانويات (المركز الوطني لحقوق المرأة والفتاة، 2024، ص 40).

وإذا مانظرنا إلى هذه النسبة وتحديد عدد الفتيات الحاصلات على شهادة البكالوريا نجد نسبة كبيرة منهم تفشل في ذلك نتيجة للعوائق الاجتماعية مثل الزواج المبكر وتحمل مسؤوليات الأسرة، التي

يمكن إرجاعها إلى ثقافة مقاومة التحول الاجتماعي، نظرا لأن المجتمع بتنظيماته يعمل على ضمان استقراره، مما يفعل استراتيجيات بمقاومة التحول وتأخير نسبيًا، نظرا لأن اكتساب معايير جديدة، أنماط عيش وكسب جديدة، يؤدي إلى تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، السلطة، الأدوار وغيرها.

2.4 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

على رغم المكانة الكبيرة للمرأة التي كانت تحظى بها في السابق فإن واقع المرأة اليوم بشكل عام لا يمكن أن يكون امتدادا في مجمله لتلك النظرة الاجتماعية بل نتيجة طبيعية لمسار متعثر يمر به المجتمع، حيث تلعب التشريعات والقوانين المدعومة من الجهات المانحة والممولين الدوليين دورا بارزا فيه، إلى جانب تزايد الوعي بمكانة المرأة ودورها في التنمية المستدامة خصوصا في الفضاءات الهشة فبحسب تقديرات المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة فإن أكثر من 10% من تصاريح استغلال الأراضي أو سندات ملكية الأراضي تمنح للنساء(المرصد، 2024 ص 47)

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على مكانة المرأة في مستويات عديدة، لا تزال مشاركتها على المستوى الاقتصادي دون المأمول، إذ لا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة فقد أوضح تقرير المنتدى الاقتصادي لعام 2021، استقرار موريتانيا في المرتبة 146 عالميًا من أصل 155 دولة. كما بلغت نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة 30.8 بالمائة، مقابل 63.8 بالمائة للرجال. وسجل معدل البطالة في صفوف النساء نسبة 17.3 بالمائة، مقابل 9.3 بالمائة للرجال(أمنة، محمد، 2024).

وتحاول الحكومة الموريتانية جسر هذه الهوة إذ تشير البيانات الأخيرة التي قدمتها وكالة التنمية الحضرية (ADU) إلى أن ما يقارب 70% من المستفيدين من توزيعات الأراضي في الأحياء التي تتم هيكلتها في نواكشوط ونواذيبو هم من النساء .

ويعتبر التقرير أن المرأة الريفية لا تزال مستبعدة إلى حد كبير فأقل من 1% لديهم تصاريح استغلال أو سندات ملكية للأراضي، ويرجع التقرير ذلك إلى التراكم السلبي للتقاليد والعقليات غير المواتية لحصول المرأة على ملكية الأرض. و64% من الأسر الموريتانية يعيّلها رجال مقابل 36% تعيّلها نساء وبحسب المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة فقد شهدت نسبة النساء معيلات الأسر زيادة مابين 2019 و 2024 بالتوالي 32% و 36%

وتشير هذه المعطيات إلى التحديات التي تواجهها المرأة في ظل التفكك الأسري وعدم تفعيل القوانين التي تكفل حقوق الأبناء وهذا ما يفسر تنامي نسبة النساء معيلات الأسر حيث وصلت إلى 36% عام 2024 وهي نسبة كبيرة في مجتمع عرف بالتكاتف الأسري والتضامن الاجتماعي، والسبب في هذا ربما يعود إلى أن مطالبة المرأة بحقوقها وحقوق أبنائها في النفقة يعتبر معرّة في بعض المجتمعات واستنقاصا من مكانة الرجل فيه، وكذلك إلى انتشار الزواج بين الأقارب وبعد الانفصال لا يقبل أن تذهب المرأة إلى المحكمة لمطالبة ابن عمها أو ابن خالها أو خالتها بالنفقة.

3.4 العنف ضد المرأة

بخصوص تعرض النساء للعنف فبحسب بيانات المرصد فقد تعرضت حوالي 10% من النساء مابين 15-49 سنة لأعمال عنف جسدي منذ 15 سنة أما العنف المنزلي فقد تعرضت امرأة

من كل خمس نساء متزوجات في وقت ما لأعمال عنف عاطفي جسدي أو جنسي ارتكبه زوج، يحدث العنف المنزلي مهما كانت أشكاله في الوسط الريفي أكثر من الوسط الحضري، يرجع ذلك إلى نوعية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الذكور في مواجهة الإناث على أنه إثبات لرجولته وهيمته الاجتماعية داخل الأسرة والعائلة، ذلك من جهة، في المقابل تنشئ الإناث على أن هذا العنف ما هو إلا حق من حقوق الذكور على الإناث، أي أنه مهيمن عليهن، ذلك ما يشير إليه بيار بورديو "للهمنة يجب أن تكون فئة تتقبل أن يهيمن عليها" ((زناتي، كشي، 2022)، أما العنف الجنسي فتصل نسبة النساء ما بين 15-49 إلى 6% (المرصد، 2024، ص 43).

ولمعالجة هذه الظاهرة قامت الحكومة بمجموعة من المبادرات، ووضعت مجموعة من الاستراتيجيات والقوانين حيث اعتمدت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في العام 2020 استراتيجية وطنية لمحاربة العنف المبني على النوع واستحدثت آلية لمتابعة محاربة العنف ضد النساء، خلايا ومنصات جهوية وبرنامج "نفقة" الذي بدأ في العام 2024 بمبلغ خمسمائة مليون على ميزانية الدولة وبرامج إعلام وتحسيس لدى السكان من بينها تأسيس قناة متخصصة في الشؤون الاجتماعية تابعة لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة بموجب المرسوم رقم 075 /2024 والذي نص في مادته الثالثة المتضمنة لمهام شركة قناة الأسرة في الفقرة العاشرة على "محاربة العنف والتمييز ضد المرأة." (الوزارة الأولى، المرسوم رقم 075 /2024، ص2).

للقضاء على العنف يحتاج النظام القانوني إلى تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال العنف (قضاة، شرطة، درك إلخ) والتركيز على التكوين المتخصص لتذليل الصعوبات التي يواجهها النساء في النفاذ إلى العدالة والحماية، وبناء بروتوكولات عملية معيارية تحدد السلوك الذي يجب اعتماده وكذلك أدوار ومسؤوليات كل جهة.

4.4 التمكين السياسي:

المشاركة السياسية لم تكن يوما حكرا على الرجل فقد اعتمدت موريتانيا الترتيبات الدستورية والتشريعية التي تضمن للنساء والرجال نفس الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العمومية، أقر المشرع الموريتاني إجراءات خاصة لصالح النساء من خلال القانون العضوي رقم 029 /2012 بتاريخ 12 أبريل 2012 المعدل لبعض ترتيبات الأمر القانوني رقم 91-028 بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المعدل المتضمن للقانون النظامي المتعلق بانتخاب نواب الجمعية العمومية، نصت على لائحة وطنية من 20 امرأة في انتخابات الجمعية الوطنية (القانون العضوي رقم 29/2006، الجريدة الرسمية رقم 1125، 2006).

كما تم إصدار الأمر القانوني رقم 29/2006 بتاريخ 22 آب/أغسطس 2006 المتضمن للقانون النظامي المتعلق بتسهيل نفاذ النساء إلى المناصب والوظائف العامة ونص القانون النظامي على ضرورة حصول النساء على نسبة دنيا لا تقل عن 20% من مقاعد المجالس البلدية ومن المقاعد في لوائح المترشحين للانتخابات التشريعية. كما تم وضع نظام تحفيزي لتمويل الأحزاب السياسية التي تتمكن من إنجاز المزيد من النساء على لوائحها (المادة 6).

يصل عدد النساء في البرلمان الحالي (منتخب 2023) إلى 23.30% وفي الحكومة الحالية بلغ عدد النساء 30% بعد التعديل الوزاري أواخر العام الماضي.

5.4 التكوين المهني ودعم النساء

مع انتشار ظاهرة التسرب المدرسي يلجأ الكثير من الفتيات للتكوين المهني خصوصا حال عدم حصولهن على شهادة الباكلوريا وكذلك عدم قدرتهن على إكمال الدراسات العليا، تقوم الحكومة بتقديم القروض المدرة للدخل وتعزيز التكوين من خلال فتح عدة فروع لمركز التكوين للترقية النسوية، وتعزيز البنية التحتية للتعليم ما قبل المدرسي وتكريم البنات المتفوقات خلال السنة الدراسية، وتمويل أزيد من 16 مؤسسة صغيرة لصالح خريجات مركز التكوين للترقية النسوية ومركز التكوين للطفولة الصغرى بغلاف مالي قدره 2.8 مليون أوقية جديدة، وتمويل تسعين نشاطا مدرا للدخل لصالح تعاونيات نسوية في ولايات نواكشوط بغلاف مالي قدره 1.8 مليون أوقية جديدة، وتنظيم معرض جهوي للمنتجات النسوية في نواكشوط (الوكالة الموريتانية للأنباء، ملف الخدمة العمومية للمرأة العربية، 2024)

ويمثل مركز التكوين لتمكين المرأة الذي نشأ بموجب المرسوم رقم 2023/085 بتاريخ 15 يونيو 2023 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري، ويقع مقره الاجتماعي في نواكشوط، أحد الأمثلة الناجحة لدعم تمكين المرأة يتوفر المركز - حسب القائمين عليه- على شبكة واسعة من 16 فرعاً موزعة على ولايات ومقاطعات مختلفة هي:

النعمة – العيون – الطينطان – كنكوصة – بوكي – روصو – بتلميت – أطار – نواذيبو – امبود – سيلبابي – تيارت – تفرغ زينه – الميناء – توجنين – دار النعيم.

إضافة إلى ذلك، يعتمد المركز على فرق متنقلة للتكوين لضمان وصول خدماته إلى المناطق النائية والوسط الريفي، حيث يسعى المركز إلى:

• تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات عبر التكوين المهني والتأهيلي؛

• تسهيل ولوجهن إلى سوق العمل من خلال توفير تخصصات مهنية مطلوبة؛

• تشجيع المقاولات النسوية خاصة في الأوساط الريفية؛

• مواكبة متطلبات السوق المحلي عبر تحديث مجالات التكوين وإدخال تخصصات جديدة.

يقدم المركز برامج تكوين تزيد على 27 مجالا مهنيًا، مصنفة في أربعة محاور رئيسية:

- المجالات الحرفية والإنتاجية: الخياطة (العصرية والتقليدية للملاحف)، التطريز، نسيج الزرابي، صباغة الملابس، الطبخ، صناعة الحلويات، صناعة الكسكس، التغذية، الجزارة، معالجة اللحوم، صناعة الصابون، الحلاقة، التجميل، التصوير والمونتاج، الخط المعلوماتي.
- المجالات الزراعية والحيوانية: البستنة، تجفيف الخضروات، زراعة الحناء، معالجة الألبان، تسمين المجترات الصغيرة.
- المجالات الإدارية والمكتبية: المحاسبة، السكرتيريا المكتبية، التهذيب المالي.
- المجالات التقنية والتكنولوجية: إصلاح وتسويق أجهزة المعلوماتية، الطاقة الشمسية.

الفرع الثالث: الحصيلة والآفاق المستقبلية

يسعى المركز في 2025-2026 لتكوين 1400 فتاة وامرأة في الوسطين الحضري والريفي، عبر:

- إدخال تخصصات جديدة: التصميم الرقمي، الحرف اليدوية المبتكرة، ريادة الأعمال؛
- تطوير التخصصات القائمة (الخياطة، التجميل، الطبخ...)
- تعزيز البنية التحتية: تحديث الورشات، ترميم المراكز، تزويدها بالمعدات الحديثة؛
- تدعيم الفرق المتنقلة: للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدات في المناطق الداخلية.

هذه الجهود مهمة ويمكن أن تساعد في التخفيف من مظاهر الإقصاء الاقتصادي وتمكن المرأة من أدوات كريمة للعش ولكن تحتاج للتطوير بشكل خاص، وإيجاد نصيب خاص منها للنساء في هذه الأحياء الهامشية.

4.6 المرأة في منطقة "حياة جديدة"

يمكن فهم إقصاء المرأة في "حياة جديدة" باعتباره نتيجة لفوارق توزيع رؤوس الأموال الرمزية والثقافية، وهو ما يُفرز هذه "الأحياء الانتقالية" -بلغة رواد مدرسة شيكاغو- في أطراف المدن حيث يضعف الانتماء وتتفكك الروابط الاجتماعية ويعاد توزيع ورسم الرساميل من جديد.

7.4 ملامح الإقصاء المكاني

هذا التوزيع ينتج مؤشرات على إقصاء تتشارك فيه العناوين الفئوية والقبلية والعرقية وحتى الوطنية، انطلاقاً من طبيعة السكن نفسه الذي يعيش فيه هؤلاء حيث لم تتبنى الحكومات المتعاقبة- منذ الاستقلال إلى اليوم- سياسة إسكان واضحة، للفقراء، وسكان أحياء الهامش، وأقصى ما يتم فعله هو توزيع قطع أرضية بملكية مؤقتة، وبحكم ضعف الدخل وهشاشة الحياة الاجتماعية ينقل السكان نمط البناء والسكن معهم إلى هذه الأحياء الجديدة.

على مستوى توفر الخدمات بالمقارنة مع "الكرز" يبدو الوضع أفضل قليلاً حيث الخدمات أكثر توفراً، وأقرب للمعايير الحضرية حسب المبحوثات. فمن ناحية توفر الطرق في أطرافها، وتوصيلات الكهرباء في أجزاء منها، وكذلك وصول شبكة المياه للحي، كما أن هذه الأحياء تكون في الأطراف البعيدة وهو ما يعني صعوبة التنقل (من وإلى)، ما يفرض تحديات على المرأة بحكم ازدواجية الدور في الرعاية والتربية ومسؤولية المنزل ومتطلبات الحركة والبحث عن العمل، وحتى شراء المواد الخام التي تعتمد عليها سواء في تجارتها أو المنتجات البسيطة التي ينتجونها، وهذا ما يفسر حنين بعض النسوة اللواتي قابلناهم "للكرز" ورغبتهم في العودة لأحيائهم القديمة. حيث صرح 40% من المبحوثات عن أنهم كانوا في وضع أفضل "أيام الكرز"

بينما قال 13% أن أنشطتهم الاقتصادية توقفت بعد الانتقال لحياة جديدة بسبب بعدها من وسط الأحياء المتوسطة والغنية وعدم قدرتهم على مواءمة المتطلبات والأدوار داخل المنزل وسعيهم في الحصول على نشاط اقتصادي مدر للدخل.

المفارقة هنا أن هذه الجهود يفترض فيها تطوير حياة هؤلاء السكان- وهذا يحصل في جزء من هذه الخطوات- لكنه أيضاً لا يصل درجة الاندماج بمؤشر تعبيرهم المستمر عن تفضيل العودة إلى أحيائهم القديمة بسبب قربها من المركز وسهولة حركة التنقل منها وإليها كما يقولون، كما تعتبر قريبة من الأحياء الراقية والمتوسطة وهو ما يعني استفادة من الكثافة السكانية والقدرات الشرائية الكبيرة، وتوفر الزبناء ونسج العلاقات الاجتماعية في بيئات مستقرة.

هذا ما يؤكد أن هذه البيئات تعيد إنتاج الإقصاء بدل حله بشكل جذري وتوفير بيئة جاذبة للسكان وهو ما يتطلب فهم هذه الديناميات والعمل على حل التشابكات بينها وإيجاد الحلول المناسبة لذلك والتي سنقدمها كتوصيات في ختام هذه الورقة.

8.4 الإقصاء الاجتماعي

عبر أكثر من 61% من المبحوثات عن اعتزازهم بهذه الأحياء وطموحهم لتطويرها والعيش فيها رغم ما قالوا إنها الظروف الصعبة التي يعيشون فيها، كما أظهرت المقابلات الميدانية التي أجريناها في هذا الحي عن وجود نمط من العلاقات الاجتماعية قائم على التضامن العضوي بلغة دوركايم ومعرفة الناس بعضهم ببعض بحكم تشابه المسارات وتقارب التجارب الاجتماعية فيما بينهم، هذه المعرفة وهذا التقارب بين الأفراد والانتماء الاجتماعي يشبه واقع السكان داخل القرى الذي يعتمد على نمط اجتماعي يعود فيه الرأي لشيخ قبيلة أو رئيس الحي "الوجيه الجديد" يحمل نفس خصائص وأدوار الوجهة التقليدي إلا أنه لا يستمد سلطته من مكانة نسبية محددة ومتوارثة بل من علاقة بالسلطات المحلية ومبادرات وجهود يقوم بها لصالح السكان.

بحكم تشكل هذه الأحياء من سكان نفس "الكرزات" سابقا ينتقل الناس بنمط العلاقات والأنماط الاجتماعية إلى حياتهم الجديدة ولكن تتصدع تلك العلاقات الاقتصادية، التي بنوها في المناطق التي انتقلوا منها، وأحيانا يتم الاحتفاظ بنفس المشاريع داخل هذه "الأحياء الانتقالية".

4.9 الإقصاء الاقتصادي

تلعب العوامل السابقة (المكانية والاجتماعية) دورا مهما في خلق حالة من الإقصاء الاقتصادي للنساء في هذه البيئات، فلا يبقى أمامهم من خيار سوى العمل في مهن بسيطة لسد الاحتياجات اليومية بعيدة كل البعد من مفهوم "التمكين" وتطبيقاته المعاصرة.

غياب رأس مال للأنشطة الصغيرة للنساء وكذلك ضعف القوى الشرائية، وعدم القدرة على الانتقال بشكل يومي للأسواق الكبيرة، وعدم الاستفادة من التقنيات الحديثة لتسويق المنتج خلال النقاش تبين أن امرأة واحدة فقط أي نسبة 3% استخدمت تطبيق الواتساب لتسويق منتجاتها (وهي عبارة عن حلي محلي للزينة خاص بالنساء).

لتجاوز حالة الضعف الاقتصادي هذه يجب أن تكون هناك مشاريع متخصصة في هذه البيئات تعمل على الرفع من مستوى الوعي الاجتماعي والفكري وتساهم من خلال تمويلات للنساء في هذه الأحياء من أجل الحد من تأثير هذا الانقطاع الاجتماعي والمكاني والذي ولد حالة اقتصادية غير مستقرة

- خاتمة وتوصيات

يبدو تأثير التحولات- الاجتماعية، السياسية والبيئية..- على النساء من سكان مناطق الهامش في العاصمة نواكشوط كبيرا فرغم المكانة الكبيرة التي كانت تتمتع بها النساء فقد أتاح هذه التحولات العديد من الفرص، من خلال انتشار خطاب التمكين، ومعايير التدرج الاجتماعي، وفرص الحصول على أدوات الإنتاج.. كما أنها أيضا وضعت النساء أمام مجموعة من التحديات والعقبات من خلال انحصار الروابط الاجتماعية، وتلاشي حضور الرقيب الاجتماعي، وضعف سلطة الأسرة والقبيلة التي كانت المرأة تمثل رمزا من رموزها وتحظى بمكانة كبيرة حماية

ورعاية وإعانة، وفي ظل هذا التحول كان لابد للنساء من استغلال هذا الفرص والعمل على الحد من تأثير التحديات والعمل على عدم البقاء في دائرة الهامش (المكاني/ والاجتماعي).

حاولنا في هذا المقال أن نشخص واقع الهشاشة في موريتانيا من خلال عدة مقاربات بحثية، وإسقاط هذا الواقع على مكانة المرأة في هذه الأحياء الهامشية، وجهود الدولة لاحتواء هذه الظاهرة من خلال المقاربات التنموية التي اعتمدت خلال العقود الماضية.

ولتجاوز هذه العقبات وتمكين المرأة خصوصا في البيئات الهشة والاستفادة من المقاربات الاجتماعية التي قدمها الباحثون الاجتماعيون في مجال الهامش والتهميش نقدم التوصيات التالية:

- وضع سياسات إدماج لسكان هذه الأحياء لتمكينهم من الحصول على الفرص في التعليم والصحة وتمويل المشاريع مع التركيز على استفادة الفتيات من تلك التمويلات، ومرافقتهم حتى بناء المشاريع وتوفير الدعم اللوجستي والتقني والمالي لهم؛

- التركيز على التوعية انطلاقا من أهمية حضور المرأة في السياسات التنموية من خلال وسائل الإعلام وخصوصا المتخصصة منها، كذلك توجيه دعم للمجتمع المدني الذي ينشط في مجال تمكين المرأة؛

- العمل على توفير البيانات والإحصاءات المتخصصة وتقديمها للباحثين من أجل مزيد من الدراسة لهذه الظاهرة ورصد النواقص والإشكالات المطروحة.

- قائمة المراجع

- وزارة الشؤون البلدية والقروية، إمارة منطقة مكة المكرمة. (2008). لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة.
- العدوي، محمد. (2007). العشوائيات والأمن البشري: دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي. القاهرة: دار مصر المحروسة.
- المراغي، الهام. (2003). تدخل الوكالة الحضرية في مجال السكن غير اللائق بجهة الغرب شراردة بني حسن (رسالة ماجستير). كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط أكاد.
- Choplin, A. (2006). Le foncier urbain en Afrique entre informel et rationnel: L'exemple de Nouakchott, capitale de la Mauritanie.
- بديدي، الحسين. (2014). السكن العشوائي وإشكالية الفقر الحضري بمدينة نواكشوط. حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط.
- Agence de Développement Urbain. (2008). Mémoire d'étude.
- Chenal, J., Pedrazzini, Y., Cissé, G., & Kaufmann, V. (Eds.). (2009). Quelques rues d'Afrique: Observation et gestion de l'espace public à Abidjan, Dakar et Nouakchott. Lausanne, Switzerland: Les éditions du LASUR.
- مجموعة نواكشوط الحضرية. (2011). أطلس نواكشوط: البنية التحتية والخدمات الحضرية (تنسيق: عبد اللطيف ولد محمد عبد الرحمن وآخرون). سانت إتيان، فرنسا.
- ولد اعبيد، محمد. (2013). الفقر في مدينة نواكشوط: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

- المامي، محمد. (2016). التنمية المحلية في نواكشوط: حالة بلدية عرفات (رسالة ماجستير).
- Haeringer, P. (1985). Pratiques urbaines, concurrence sociale et insécurité dans la ville africaine : le cas d'Abidjan. In Mobilité et transports dans les villes du Sud (pp. 32–45). Tours: URBAMA.
- Koita, T. (1994). Migrations, pouvoirs locaux et enjeux sur l'espace urbain. Politique Africaine.
- République Islamique de Mauritanie 2001. (n.d.). Stratégie nationale de lutte contre la pauvreté: Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté.
- ولد الحسين، الناني، (2007). صحراء المثلثين: دراسة في تاريخ موريتانيا وتفاعلها مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط. بيروت: دار المدار الإسلامي.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (1986). نهاية الأرب في فنون الأدب (تحقيق: مصطفى أبو ضيف). الدار البيضاء: الدار المغربية للنشر.
- ابن بطوطة. (1987). تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ط3، بيروت: دار إحياء العلوم.
- زناتي، خليفة وكشي، أحمد. (2022). تهميش الجسد الأنثوي في الثقافة الاجتماعية من منظور بيير بورديو. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 10(2)، الجزائر، ص ص 130–138.
- Benedict, R. (1934). *Patterns of culture*. Boston, MA: Houghton Mifflin.
- ابن الشيخ ماء العينين، محمد الإمام. (1957). الجاش الربيط في النضال عن مغربية شنقيط وعربية المغاربة. الرباط: مطابع حزب الاستقلال.
- قناة الأسرة. (2024). إسهامات المرأة الشنقيطية العلمية والفكرية والفنية [حلقة تلفزيونية].
- آمنة، محمد. (2024). واقع مشاركة المرأة في سوق العمل، مجلة المستقبل العربي.
- وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة. (2024). ندوة علمية حول واقع تعليم الفتيات في العالمين العربي والإسلامي.
- المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة. (2024). تقرير المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة.
- الوكالة الموريتانية للأخبار. (2024). ملف الخدمة العمومية للمرأة العربية.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية. (2006). القانون العضوي رقم 29/2006 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2006. الجريدة الرسمية، (1125).